البحث الرابع :

وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة "دراسة تحليلية"

إعداد :

أ.د. فاطمة بنت عبد الله البشر
أستاذ الإدارة التربوية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية
أ. هنادي بنت إبراهيم الشاهين
باحثة دكتوراه في الإدارة التربوية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ. نوف بنت مطلق الودعانـــي
باحثة دكتوراه في الإدارة التربوية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة "دراسة تحليلية"

أ.د. فاطمة بنت عبد الله البشر
أستاذ الإدارة التربوية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية
أ. هنادي بنت إبراهيم الشاهين
باحثة دكتوراه في الإدارة التربوية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ. نوف بنت مطلق الودعانـــي
باحثة دكتوراه في الإدارة التربوية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **المستخلص**:
هدفت الدراسة إلى تحليل محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة، وذلك ببناء معايير للتحديات (التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية) التي تواجه سياسة التعليم في المملكة، وتقديم المقترحات الممكنة للتغلب على التحديات التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى، وتكونت عينة البحث من وثيقة سياسية التعليم في المملكة العربية السعودية ١٣٩٠هـ والتي تضمنت (مائتين وست وثلاثين مادة)، واستخدمت الباحثات أداة تحليل المحتوى وذلك لبناء معايير في ضوء التحديات المعاصرة تكونت من (٩ معايير في التحديات التعليمية، ٣ معايير في التحديات الاقتصادية، ٣ معايير في التحديات الاجتماعية)، وكشفت النتائج: في التحديات التعليمية أن تحقيق الجودة في التعليم والأخذ بمتطلبات الاعتماد المؤسسي جاءت بالمرتبة الأولى، أما الأخذ بالحوكمة الإلكترونية في التعليم، والكفاءة الداخلية والخارجية في التعليم والخصخصة في التعليم جاءت بالمرتبة الأخيرة، وفي التحديات الاقتصادية أن الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل جاءت بالمرتبة الأولى، والتحول الرقمي في التعليم جاءت في المرتبة الأخيرة، وفي التحديات الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى التفاعل مع المتغيرات العالمية وحاجات المجتمع، وجاءت بالمرتبة الأخيرة التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع. وفي ضوء نتائج البحث تمت التوصية: إجراء المزيد من البحوث والدراسات ذات العلاقة بتحليل وثيقة سياسة التعليم، العمل على تقويم وثيقة سياسة التعليم بشكل دوري ومستمر.

الكلمات المفتاحية: وثيقة سياسة التعليم، التحديات المعاصرة.

Education Policy Document in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of Contemporary Challenges "An Analytical Study"

Prof. Dr. Fatima bint Abdullah Al-Bishr ,Hanadi bint Ibrahim Al-Shaahin

Nouf bint Mutlaq Al-Wadaani

Abstract

The study aims to analyze the content of education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia in light of contemporary challenges by setting criteria for these challenges (educational, economic, social) facing the educational policy in the Kingdom and provide the possible proposals to overcome the challenges facing the educational policy document in the Kingdom of Saudi Arabia. The descriptive approach that includes the content

analysis method has been used. The research sample consists of the educational policy document in the Kingdom of Saudi Arabia 1390 AH, which includes (two hundred and thirty-six articles). The researchers used the content analysis tool for setting criteria in the light of contemporary challenges. It consists of (nine criteria in educational challenges, three criteria in economic challenges and three criteria in social challenges). The results related to the educational challenges revealed that the fulfillment of quality in education and adopting the institutional accreditation requirements came in first place. The adoption of e-governance in education, internal and external efficiency in education and privatization in education occupy the last place. With regard to the economic challenges, the link between the educational outcomes and the labor market come in first place and the digital transformation in education comes last. Regarding the social challenges, the interaction with the global variables and community needs occupies the first rank. On the other hand, the continuous evaluation of the educational policy in the light of the needs of society comes last Recommendations:Conducting more research and studies related to analyzing the education policy document.Evaluating the educational policy document periodically and continuously.

Key words:education policy document, contemporary challenges

- **مقدمة الدراسة**:

يعد التعليم من القضايا الهامة في العالم المعاصر، ذلك أن النظام التعليمي من الأنظمة التي تشغل بال التربويين، نظرا لما يواجه التعليم من المتغيرات المعاصرة التي تتطلب مزيدا من الاهتمام بتحديد سياسة النظام وأهدافه والتخطيط لها والتغلب على كل ما يواجه من تحديات لضمان تعليم متميز.

إن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية يوجهها ويرسم ملامحها العامة، إطار فكري واضح مستمد من الدين الإسلامي الذي تدين به الأمة؛ عقيدة وعبادة وخلقا وشرعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة (العقيل، ٢٠١٣م، ص١٣).

لذا كان إنشاء مديرية المعارف في ١٣٤٤/٩/١هـ ودعوة العلماء إلى نشر العلم والتعليم وتنظيمه والتوسع فيه في مختلف أرجاء المملكة إيذانا بظهور نظام التعليم الحديث في المملكة العربية السعودية، وانطلاقا من حركة التعليم والتي تتمثل اتباع سياق عقيدة المجتمع وثقافته وطموحاته، كما كان إنشاء وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ إيذانا ببزوغ السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية التي تبلورت في الوثيقة الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ (السنبل والخطيب ومتولي وعبد الجواد، ٢٠٠٨م، ص٦٧).

وتسعى سياسة التعليم من خلال هذه الوثيقة في مجملها إلى ترسيخ عدداً من المبادئ الأساسية التي من أهمها: "المبدأ الإيماني والإنساني، والمبدأ التنموي، والديمقراطي، والعلمي، ومبدأ التربية الإنسانية، والتربية للعمل والقوة والبناء،

ومبدأ المتكاملة المستمرة، ومبدأ التربية للحياة الذي يؤكد اعتماد التربية على خبرات إنسانية من واقع الحياة" (الحربي والمهدي، ٢٠١٢م، ص٥٧).

وتمثل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الخطوط العامة التي يقوم عليها عملية التعليم، وهي تعد جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للمملكة، وقد جاءت سياسة التعليم في وثيقة رسمية على (مائتين وست وثلاثين مادة) تضمنت المبادئ العامة للتعليم وغاياته، والأهداف الخاصة بمراحل التعليم العام والعالي، كما احتوت على الخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية، ومصادر تمويل التعليم والجهات المسئولة عن ذلك (العقيل، ٢٠١٣م، ص٢١).

فالمملكة العربية السعودية تسعى لتحقيق نهضة علمية في أسسها وأهدافها تمكنها من مسايرة ركب التقدم العالمي الذي يسير بخطوات واسعة نتيجة لما يفتحه التقدم العلمي من آفاق أمام البشرية (الحقيل، ٢٠٠٣م، ص٢١٩).

ويعد الوعي بالمستقبل أحد الدلائل التي ارتبطت بها عمليات التنمية الشاملة، والتي تستهدف نمو الإنسان في كثير من بلدان العالم، ولم يكن بوسع البلدان المتقدمة أن تصل إلى ما وصلت إليه من تطور وتقدم دون رؤية مستقبلية، لذا فإن الوعي بالمستقبل والاستعداد له لم يعد مجرد خيار، وإنما أضحى ضرورة أكثر مما مضى لحاجة الميدان التربوي للتطوير والتقدم، وإن كان القرن الحادي والعشرون قد تميز بسرعة تغيره وتطويره فإن الدلائل تشير إلى أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد تغيرات وتطورات تكون بمثابة التحديات لدول العالم (الغامدي وعبد الجواد، ٢٠١٠م، ص٨٧).

لقد أصبح استشراف المستقبل والتخطيط له أمراً مهماً ومرغوباً فيه، من أجلٍ البحث عن حلول علمية للمشكلات والتحديات التي يتوقع حدوثها مستقبلاً ومتغيرات العصر، ويأتي التعليم في قائمة المجالات التي تستدعي استشراف المستقبل، لأنه بطبيعته عملية مستقبلية؛ تهدف إلى تربية النشء وإعداده للحياة لاستنادها على سياسة تعليمية (العقيل، ٢٠١٣م، ص٢٤١).

إن التحديات على المستويين العالمي والإقليمي أحدثت تحولات جذرية متسارعة في أوجه الحياة بشكل عام والتعليم بشكل خاص، إضافة إلى ما ينتج عن ثورة الحواسيب والمعلومات والاتصالات، وما أدت إليه من إحداث مفاهيم جديدة تتطلب بالضرورة إحداث أساليب تفكير جديدة (لبان، ٢٠١٢م، ص٢٢٤).

- **مشكلة الدراسة**:

لم يعد التعليم بمعزل عما يجري في عالم اليوم من تحولات وتغيرات؛ فهو بلا شك يتأثر بها، ويؤثر فيها وفقاً لما يتمتع به من مرونة وانفتاح، فثمة اتجاهات عالمية وتحديات معاصرة، تفرض سطوتها على كثير من مجالات الحياة

ومناشطها، والتعليم واحد من تلك المجالات، بل هو من أكثرها حساسية وتأثراً بما يجري حوله من متغيرات وتحديات (العقيل، ٢٠١٣م، ص٢١٩).

وتشكل التحديات التي يواجها التعليم بالمملكة العربية السعودية لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وما يحتاجه من معلمين ومناهج ومباني مدرسية حديثة وتجهيزات تعليمية شاملة وتقنية حديثة إنما هي تحديات ينبغي التخطيط لمواجهتها والاستعداد للتغلب عليها ضماناً لنوعية متميزة من التعليم لأبناء المستقبل (الحامد وزيادة والعتيبي ومتولي، ٢٠٠٧م، ص١٧).

ومنذ بدأ العمل بوثيقة سياسة التعليم في المملكة وحتى وقتنا الراهن لم يتم إجراء أي تعديل عليها، وقد أكدت على ذلك دراسة سارة المنقاش (٢٠٠٦م)، إذ لابد من الوقوف على وثيقة سياسة التعليم في المملكة للتأكد من استمرار مناسبتها، وإمكانية الأخذ بها، والتوصل إلى أهم التعديلات التي يمكن أن تجرى عليها.

والملاحظ لوثيقة سياسة التعليم في المملكة يمكنه أن يصنف بنودها بين ثابت لا يمكن المساس به، لأنه مستمد من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، ومتغير مستمد من طبيعة العصر واحتياجاته وما تتطلبه من نظم وهذه بحكم طبيعتها قابلة للتعديل (الغامدي وعبد الجواد، ٢٠١٠م، ص٤٧٠).

لذا جاءت السياسة التعليمية التي تعتبر أحد مجالات الدراسة التي يزاد الاهتمام بها يوماً بعد يوم، وذلك لأسباب عديدة قد يكون من بينها العلاقة بين مفاهيم السياسة التعليمية والسياسة العامة وعلم السياسة، إلى جانب ارتباطها بكل جوانب المجتمع، حيث إن دراسة السياسة التعليمية أصبحت معقدة نظراً لتشابكها وارتباطها بكل جوانب المجتمع ولطبيعة مجال التربية والتعليم وأهميته (البراهيم، ٢٠٠٩م، ص٢٢).

وبالرغم من أهمية دراسة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، فقد كشفت دراسة الخبراني (٢٠١٥م) أن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى إعادة نظر في آليات الصناعة وكذلك الصياغة، فهناك إشكالية كبيرة في بنية النصوص لبعض مواد السياسة التعليمية.

كما أشارت دراسة الشهوان (٢٠١٢م) إلى تبني التحليل الدوري للسياسة التعليمية وتحديد الأهداف والغايات في ضوء المتغيرات العالمية.

ويتفق مع ما سبق ما تضمنه تقرير التنمية الإنسانية (٢٠٠٣م) بأنه: "مما يؤخذ على السياسة التعليمية بالمملكة أنها تعاني من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها" (البراهيم، ٢٠٠٩م، ص٢٢).

ويمكن القول إن الدراسات التي قامت بتحليل وثيقة سياسة التعليم قليلة جداً واقتصرت في تحليلها على جانب واحد من أهداف مراحل التعليم وأسسه العامة، وذلك من وجهة نظر التربويين في الميدان التربوي، إلا أنه لا توجد دراسة علمية على - حد علم الباحثات – قامت بتحليل بنود سياسة التعليم في ضوء التحديات المعاصرة، لذا أوصت دراسة الخبراني (٢٠١٥م) بإجراء بحوث ودراسات في مواضيع ذات علاقة بصناعة سياسة التعليم.

وانطلاقاً من المعطيات السابقة تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما التحديات المعاصرة التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة في العصر الحالي؟

- **أسئلة الدراسة**:

سعت الدراسة عن الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما التحديات التعليمية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي؟
- ما التحديات الاقتصادية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي؟
- ما التحديات الاجتماعية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي؟
- ما المقترحات الممكنة للتغلب على التحديات التي تواجه وثيقة سياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية؟

- **أهداف الدراسة**:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التحديات التعليمية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي.
- التعرف على التحديات الاقتصادية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي.
- التعرف على التحديات الاجتماعية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي.
- تقديم المقترحات الممكنة للتغلب على التحديات التي تواجه وثيقة سياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية؟

- **أهمية الدراسة**:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- يأتي البحث استجابة للتطورات المعاصرة بضرورة مواكبتها والتغلب على التحديات التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة.

- يسهم البحث في تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة، مما يفيد المهتمين بمجال تحليل السياسات التعليمية.
- يتطلع أن يكون هذا البحث إضافة علمية جديدة في مجال تحليل وثيقة سياسة التعليم في ضوء التحديات المعاصرة، وفتح آفاق للباحثين في هذا المجال.
- قد تسهم نتائج البحث وما تقدمه من مقترحات، والتي من الممكن أن تفيد صناع القرار في مجال سياسات التعليم.

- **حدود الدراسة**:

اقتصرت حدود الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة (التحديات التعليمية، التحديات الاقتصادية، التحديات الاجتماعية).
- الحدود المكانية: وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية والمتضمنة (٢٣٦) بنداً تنضوي تحت تسعة أبواب.
- الحدود الزمانية: وثيقة سياسة التعليم بالمملكة الصادرة من اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠م.

- **مصطلحات الدراسة**:

- **وثيقة السياسة التعليمية**:

عرفت اللجنة العليا السياسة التعليمية بأنها: "(الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحلها المختلفة والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به)" (آل ناجي، ٢٠١٦م، ص١٣٩).

ويقصد بوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في هذه الدراسة: الوثيقة التي تم اعتمادها في مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية في عام ١٣٨٩هـ وصدرت في عام ١٣٩٠هـ، وتعتمدها الباحثات إجرائياً.

- **السياسة التعليمية**:

يعرفها الحربي والمهدي (٢٠١٢م) بأنها: "جزء من السياسة العامة لأي دولة، وهي عبارة عن مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط التعليم وتوجه حركته من خلال التحكم في عملية القرارات" (ص٤٨).

وتعرف السياسة التعليمية إجرائياً بأنها: مجموعة من الأسس التي ترسم الخطوط العامة لما تقوم عليه عملية التعليم بالمملكة العربية السعودية والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف وتوجيه حركة التعليم بكافة مراحله.

• **التحديات**:

تعرف التحديات إجرائياً بأنها: المنافسة التي تواجه سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وتعيقها عن تحقيق أهدافها.

• **الإطار النظري وأدبيات الدراسة**:

• **مفهوم سياسية التعليم**:

يتداخل مفهوم السياسة مع مفهوم السياسة التعليمية؛ وقد يرجع ذلك إلى كثرة التعاريف التي ترد في الدراسات التي تتعلق بالسياسة في الميادين المختلفة، ويزاد الأمر صعوبة عندما يرتبط ويتشابك مع ميدان التعليم في ارتباطه وتشابكه مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي مجتمع (حوالة، ٢٠٠٧م، ص١٢٧).

إن كلمة سياسة هي المصدر الصريح للفعل ساس، يسوس. ومعناها في اللغة: ساس الناس سياسة أي تولى رياستهم وقيادتهم (حكيم، ٢٠١٢م، ص١٦٨).

السياسة التعليمية هي التي تحدد غايات التعليم وأهدافه، وتحديد المسارات التي ينبغي أن تسير فيها العملية التعليمية بأنماطها المختلفة، وتعد السياسة التعليمية أرضية مشتركة لجميع العاملين في الميدان التربوي بحيث ينطلقون منها في وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع وقيمه وآماله، وتتضح أهمية وجود سياسة تعليمية عندما تثار أسئلة منها: ماذا نتعلم؟ كيف نتعلم؟ وذلك عند تخطيطنا لدعم جهود الأمة في الحفاظ على كيانها المعنوي بما يمثله من عقيدة وكيانها المادي بما يمثله من بشر يسعون إلى دفع عجلة النمو والتقدم (آل ناجي، ٢٠١٦م، ص١٣٧).

وتعرف سياسة التعليم بأنها التفكير المنظم الذي يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التعليم والتي يراها واضعو السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة (غوص،٢٠٢٠م، ص ص٤٥٣ -٤٥٤).

ويعرف الرومي (٢٠٠٢م) السياسة التعليمية بأنها: "مجموعة من العمليات والموجهات التي صيغت على شكل عبارات لتنظيم العملية التعليمية وتحقيق أهداف متخذي القرار وتلبية حاجات الأفراد والجماعات في المجتمع من خلال جميع عناصر التعليم والتعلم لمختلف المراحل الدراسية" (ص١١٤).

وبالرغم من تعدد مفاهيم سياسة التعليم إلا أن التعريفات السابقة تنطوي على مقومات رئيسية، وهي كما ذكرتها أسرار غوص (٢٠٢٠م، ص ص٤٥٣ -٤٥٤) كالتالي:

- أهداف المجتمع وتوجهاته نحو التعليم التي يرغب في تحقيقها.

- المبادئ والقواعد التي تستند عليها النظام التعليمي.
- إجراءات العمل وقواعده.

وهذه المقومات هي التي تشكل مضمون أية سياسة تعليمية لأي مجتمع، ولكن مع اختلاف الأهداف والمبادئ والإجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسة، فمثلا السياسة التعليمية في مجتمع إسلامي كمجتمع المملكة العربية السعودية سوف تأتي مغايرة في أهدافها وتوجهاتها عن السياسة التعليمية بدول أوروبا أو في الولايات المتحدة، وقد تشترك السياسة التعليمية للمملكة مع مثيلاتها في بلدان أخرى حول هدف أو أكثر مثل تحقيق "تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد"، إلا أن منطلقات وسبل تنفيذ هذا الهدف سوف تختلف بالضرورة من مجتمع إلى آخر أي أننا في مفهوم السياسة التعليمية يمكن أن نميز بين ما هو عام وما هو خاص، وما هو عام يعني تلك الأهداف والتوجهات العامة التي تشترك فيها كافه السياسات التعليمية في كل المجتمع باعتبار أن الهدف المشترك لها هو تربية الإنسان وتنميه قدراته المختلفة لتحقيق التنمية البشرية بوجه عام، أما ما هو خاص فيعني تلك التوجهات والمبادئ المرتبطة بالتعليم نفسه وواقعه الثقافي وتراثه التاريخي وبتصورات المجتمع المستقبلية (الحامد وزيادة والعتيبي ومتولي، ٢٠٠٧م، ص٥٧).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن السياسة التعليمية جزء من سياسة الدولة، ومع تعدد التعاريف إلا أنها تختلف في آلية التطبيق؛ إذ أن السياسة التعليمية إطار فكري واضح يستمد من الدين الإسلام الذي تدين به المملكة العربية السعودية.

- **وثيقة سياسة التعليم**:

عرفت اللجنة العليا السياسة التعليمية بأنها: "(الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءُ للواجب في تعريفِ الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقا لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحلها المختلفة والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به)" (آل ناجي، ٢٠١٦م، ص١٣٩).

ولقد تضمنت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية المواد التالية (حكيم، ٢٠١٢م، ص١٩٦):

- الباب الأول: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، المواد من ٢ -٢٧.
- الباب الثاني: غاية التعليم وأهدافه العامة، المواد من ٢٨ -٦١.
- الباب الثالث: أهداف مراحل التعليم، خمسة فصول هي:
  - ✓ الفصل الأول: دور الحضانة ورياض الأطفال وأهدافها، المواد من ٦٢ -٧١.
  - ✓ الفصل الثاني: المرحلة الابتدائية وأهدافها، المواد من ٧٢ -٨١.
  - ✓ الفصل الثالث: المرحلة المتوسطة وأهدافها، من ٨٢ -٩٢.
  - ✓ الفصل الرابع: المرحلة الثانوية وأهدافها، من ٩٣ -١٠٧.

- ✓ الفصل الخامس: التعليم العالي وأهدافه، من ١٠٨ -١١٥.

◆◆ الباب الرابع: التخطيط لمراحل التعليم، خمسة فصول هي:

- ✓ الفصل الأول: التخطيط لدور الحضانة ورياض الأطفال، المواد من ١١٦ -١١٩
- ✓ الفصل الثاني: التخطيط للمرحلة الابتدائية، المواد من ١٢٠ -١٢٣.
- ✓ الفصل الثالث: التخطيط للمرحلة المتوسطة، المواد من ١٢٤ -١٢٦.
- ✓ الفصل الرابع: التخطيط للمرحلة الثانوية، المواد من ١٢٧ -١٢٩.
- ✓ الفصل الخامس: التخطيط للتعليم العالي، المواد من ١٣٠ -١٤١.
- ✓ الجامعة الإسلامية، المواد من ١٤٢ -١٤٨.
- ✓ كليات البنات، المادة ١٤٩.

◆◆ الباب الخامس: أحكام خاصة، ويتضمن تسعة فصول هي:

- ✓ الفصل الأول: المعاهد العلمية، المواد من ١٥٠ -١٥٢.
- ✓ الفصل الثاني: تعليم البنات، المواد من ١٥٣ -١٥٦.
- ✓ الفصل الثالث: التعليم الفني، المواد من ١٥٧ -١٦٢.
- ✓ الفصل الرابع: إعداد المعلم، المواد من ١٦٣ -١٧٢.
- ✓ الفصل الخامس: مدارس القرآن الكريم ومعاهده، المواد من ١٧٣ -١٧٤.
- ✓ الفصل السادس: التعليم الأهلي، المواد من ١٧٥ -١٧٩.
- ✓ الفصل السابع: مكافحة الأمية وتعليم الكبار، المواد من ١٨٠ -١٨٧.
- ✓ الفصل الثامن: التعليم الخاص بالمعوقين، المواد من ١٨٨ -١٩١.
- ✓ الفصل التاسع: رعاية النابغين، المواد من ١٩٢ -١٩٤.

◆◆ الباب السادس: وسائل التربية والتعليم، ويتضمن ٣ فصول هي:

◆◆ الفصل الأول: القائمون على التعليم، المواد من ١٩٥ -١٩٨.

- ✓ اختيار القائمين على التربية والتعليم.
- ✓ الدورات التدريبية.

◆◆ الفصل الثاني: الوسائل المدرسية.

- ✓ المدرسة.
- ✓ المناهج.
- ✓ الامتحانات.
- ✓ رعاية الشباب، واحتوى المواد من ١٩٩ -٢١٥.

◆◆ الفصل الثالث: الوسائل العامة.

- ✓ المكتبات.
- ✓ الكتب والصحف والنشرات.
- ✓ مناهج التثقيف العام.
- ✓ وسائل الإعلام، واحتوى المواد من ٢١٦ -٢٢٦.

◆◆ الباب السابع: نشر التعليم، وبه المواد من ٢٢٧ -٢٢٨.

◆◆ الباب الثامن: تمويل التعليم، وبه المواد من ٢٢٩ -٢٣٠.

◆◆ الباب التاسع: أحكام عامة، وبه المواد من ٢٣١ -٢٣٦.

ويشير الرومي (٢٠٠٢م، ص ص١١٨) إن التغيرات التقنية والاتصالية والمعلوماتية تدعو وبشكل قوي إلى وجود نوعين من السياسة التعليمية:

- سياسة غير قابلة للتغيير وهي تلك المتعلقة بالمعتقد والإيمان بالله وبالقيم والاتجاهات لمواجهة تلك التغيرات، ذلك لأن غياب العقيدة الصحيحة والفلسفة التربوية المبنية عليها يؤدي إلى تحول تلك المجتمعات تابعة ثقافياً وحضارياً.
- سياسات مرنة تتغير بتغير الحاجات والرغبات وفق العملية التطويرية التي يسعى إليها المجتمع، بمعنى آخر وجود سياسات غير ثابتة وتتغير وفق التحولات المحلية والعالمية لتحقيق غايات متخذي القرار وتلبي حاجات أفراد المجتمع.

- **ماهية التحديات**:

إن التحديات التي فرضت على النظام التعليمي حتمت عليه وضع استراتيجيات وبرامج تجديدية من أجل تهيئة العملية التربوية؛ لاستيعاب ديناميكيات العصر ومتغيراته، مما يؤكد أهمية إعادة بناء النظم التعليمية وهندستها من جديد، وهذ يتطلب ترسيخ للتوعية والتخطيط الدقيق للتوفق بين الكم المفروض والنوع المطلوب والذي شكل عنواناً للمنافسات الدولية (عون، ١٤٣٥هـ، ص١٣٨).

ويتضح من ذلك أن النظام التعليمي لا يخلو من تحديات تواجه أنظمته وتؤثر عليها، مما يتطلب أهمية وجود التخطيط الدقيق والاستعداد لذلك للتغلب على التحديات والاستفادة من التجارب الخبرات التعليمية في دول العالم.

- **أبعاد التحديات**:

يمكن تصنيف أبعاد التحديات على النحو التالي:

- **أولاً: التحديات التعليمية**:

إن تغيير وتطور عناصر النظام التعليمي في المملكة، وما تتضمنه من مناهج وأساليب وطرق واستراتيجيات حديثة تقنية يُعد مطلباً وطنياً أكثر من أي وقت مضى، وذلك للتطوير من قدرة النظام التعليمي على التعامل مع التطور المذهل في المعرفة المتجددة والعلوم التقنية المتسارعة والاستفادة من التطورات العالمية، من خلال تقديم منجزات تستوعب الاحتياجات القائمة والمتوقعة (الغامدي عبد الجواد، ٢٠١٠م، ص٨٨).

ويمكن إجمال أبرز التحديات التعليمية التي تواجه السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية على النحو التالي:

- **زيادة الطلب على التعليم**:

يشكل ارتفاع معدل النمو السكاني في المملكة العربية السعودية أحد أهم التحديات المؤثرة على نظام التعليم في المملكة، إذ أن النمو المتزايد في عدد الطلاب

يتطلب إنفاقاً متزايداً على التعليم وبرامجه؛ من أجل توفير التعليم بمختلف مراحله لجميع الطلبة، وهذا بالطبع يحمل الدولة أعباء إضافية يستلزمها الوفاء بها، وبالتالي يتطلب إيجاد مصادر جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم (الغامدي عبد الجواد، ٢٠١٠م، ص٨٨).

وبالنظر إلى أعداد الجامعات الحكومية والأهلية بكلياتها وتخصصاتها المختلفة، يلحظ أنها قد تضاعفت في السنوات التالية، حيث أنه أصبح هناك توسع في التخصصات المتنوعة والتي تواكب سوق العمل إلى جانب إتاحة القبول في الدبلومات بمختلف التخصصات، لذلك يتبن أن هناك زيادة هائلة في أعداد المقبولين من الطلبة في جميع المؤسسات التعليم العالي (الحكومية والأهلية) (العقيل، ٢٠١٣م، ص١٥٧).

- **تحقيق الجودة في التعليم**:

انتقل مفهوم الجودة إلى كافة الميادين ومنها ميدان التعليم، وحسب المنظمة العربية والثقافية والعلوم في مؤتمرها الدولي للتربية المنعقد في جنيف (٢٠٠٦م)، فإن الجودة في التعليم تعني تطابق المنظومة التعليمية مع المواصفات القياسية المتعارف عليها عالمياً، والتي تتوافق مع حاجات المجتمع ومتطلباته، وهو أن تكون جميع مدخلات العملية التربوية من طلبة ومعلمين ومديرين ومشرفين ومباني دراسية ومناهج متسقة مع المعايير العالمية من حيث الإعداد والنوعية، كما يجب أن تكون مخرجات العملية التعلمية تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته لمواكبة سوق العمل (بطاح، ٢٠١٧م، ص١٠٨).

- **الأخذ بالحوكمة الإلكترونية في التعليم**:

يتميز نهج الحوكمة بأنه أحد المداخل الإصلاحية الحديثة الإدارية التي تتسم بالفاعلية، في إحداث تغيرات جذرية تصل إلى عمق العملية التعليمية وإحداث نقلة نوعية في المخرجات التعليمية بما يتوافق ومهارات القرن الحادي والعشرين. من خلال تجارب الدول المتقدمة تعليمياً، حيث إن هذا النهج الحديث وجد اهتماماً من صناع القرار التعليمي وتم دخوله للتعليم في المملكة العربية السعودية لأول مرة عام ٢٠١١م حين ظهرت الحاجة لإعادة هيكلة نظام التعليم (العتيبي، ١٤٣٧هـ، ص٢).

إن توظيف التقنية بشكل عام، والحوكمة الإلكترونية بشكل خاص يعد رافداً مهماً لتعزيز أداء النظام التعليمي وتقديم خدماته بجودة وفاعلية وكفاءة عالية، وهو ما يعزز تبني وتطبيق الحوكمة في القطاع التعليمي (البسام، ١٤٣٨هـ، ص١٢٨).

- **الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم**:

يقصد بالكفاءة الداخلية: مدى قدرة المؤسسة التعليمية على تخريج الملتحقين بها في المدة المحددة للبرنامج الذي التحقوا فيه، بمعنى أن المؤسسة تعد قادرة وذات كفاءة داخلية عالية إذا انخفض عدد الراسبين والمتسربين منها، أما الكفاءة الخارجية: للتعليم فيقصد بها مدى قدرة المؤسسة التعليمية على تخريج أفراد من

الطلبة قادرين على الوفاء بمتطلبات الأعمال التي أعدوا لها في سوق العمل، أو بصيغة أخرى تكون الكفاءة الخارجية للتعليم العالي عالية إذا حققت قدرات الخرجين ما يتوقع منهم إتقانه أو الإحاطة به (الحامد وزيادة والعتيبي ومتولي، ٢٠٠٧م، ص١٣٨).

- **الأخذ بمتطلبات الاعتماد المؤسسي في التعليم**:

الاعتماد هو السبيل لتواكب الأنظمة التعليمية متطلبات العصر، ولمواجهة المشكلات والتحديات الحالية والمستقبلية، فهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية، والتأكد من استمراريتها في عملية التطوير والتحسين المستمر، لكونه أحد أبرز الوسائل لتقويم وقياس المؤسسة التعليمية، ويشكل ضرورة للتأكد من تحقيق الأهداف، أو من مستوى تحقيقها (الريس، ٢٠١٦م، ص٤٣).

- **التجديد في دور المعلم**:

أصبح من الضروري الاهتمام بإعداد المعلم اهتماماً يتناسب مع دوره في العملية التربوية. فالمعلم هو صاحب الدور الرئيس في العمل المدرسي؛ لأنه أكثر أعضاء المدرسة احتكاكا بالطالب وأكثرهم تفاعلاً معه. ومن خلال هذا الاحتكاك والتفاعل يتم التأثير في النشء سلبياً وإيجابياً، ومن ثم "كان المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية التربوية والمسؤول عن أثمن ثروة يملكها المجتمع ألا وهي العنصر البشري"، فالمعلم الكفء يُهدي الأجيال الحالية والمقبلة إلى طريق الخير والصلاح، ويبث فيها المبادئ الدينية والخلقية والاجتماعية والوطنية، وينشر بينها العلم والمعرفة، ويسهم بنصيب وافر في نجاح الخطط الإنمائية في مجتمعه، ويدفع بأمته للنهوض إلى أسمى درجات الحضارة والتقدم، ونظرًا لأهمية المعلم كمدخل من مدخلات النظام التعليمي، فإن التخطيط لإعداد المعلمين يحتل مكانًا بارزًا في جميع مخططات التنمية في المجتمع (السنبل والخطيب ومتولي وعبد الجواد، ٢٠٠٨م، ص٢٣٧).

وتتطلب التحديات المعاصرة ضرورة إعادة النظر في مؤسسات إعداد المعلم من حيث مناهجها وأساليبها وفق أحدث الاتجاهات من أجل مساعدة المعلمين على القيام بمسؤولياتهم المنوطة بهم داخل المدرسة وخارجها، وهناك العديد من العوامل التي تدعو إلى الاهتمام بإعداد المعلم قبل الخدمة داخل مؤسسات الإعداد، ومن أهم هذه الدواعي: (تزايد أعداد الطلاب، والتقدم العلمي والتقني، وتقدم وسائل المعرفة، تطور العلوم النفسية والتربوية، تطوير كفاءة المعلم، الشراكة مع المجتمع) (الموسى، ١٤٣٥هـ، ص١٥٥).

- **الخصخصة في التعليم**:

تعد الخصخصة فلسفة اقتصادية حديثة تنطوي على تحويل القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويقصد بها في مجال التعليم تمكين القطاع الخاص من تمويل وإدارة مؤسسات تعليمية

بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتحصيل عائد مالي وفقاً للقوانين والأنظمة (بطاح، ٢٠١٧م، ص٨٢).

- **المناهج والبرامج الدراسية**:

يعد المنهج الركيزة الأساسية في نظام التعليم، حيث أنها تستهدف بناء الطالب وشخصيته وإعداده للمستقبل، لذا كان التوجه إلى إصلاح محتوى المناهج الدراسية ومضامينها (الحامد وزيادة والعتيبي ومتولي، ٢٠٠٧م، ص٣٧٥)، ويتعين على التعليم العام والعالي بالمملكة العربية السعودية العمل على تطوير برامجها وتحديث تخصصاتها، وذلك استجابة للنمو والتغيرات المطردة والمعارف المتجددة، مع ضرورة إيجاد التوازن بين الجوانب العلمية والنظرية، وبين الكفايات الأساسية والتخصصية وبين المعرفة المتخصصة في الحق الواحد (العقيل، ٢٠١٣م، ص٢٦٢).

- **رعاية الطلبة الموهوبين**:

أنشأت وزارة التعليم برنامجاً للكشف عن الموهوبين ورعايتهم بعد أن اكتمل له الأساس العلمي، من خلال الدراسة التي تمت بالتعاون مع وزارة التعليم ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، حيث أن البرنامج يقوم بتأسيس العديد من مراكز رعاية الموهوبين في أنحاءٍ المملكة العربية السعودية والتي تشرف عليها الجهة المعنية بالموهوبين، وتتويجاً لهذه الجهود فقد قامت مؤسسة عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين والتي تشهد تطوراً في طرائق الكشف عن الموهوبين ورعايتهم وإدارة برامجهم وتخطيطها داخل الوزارة وفي شتى المؤسسات المعنية (الغامدي عبدالجواد، ٢٠١٠م، ص٤٨١).

- **ثانياً: التحديات الاقتصادية**:

١. **الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل**:

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي ركزت واهتمت بالموارد البشرية باعتبارها مصدر دخل قوي للدولة، حيث ذكر دمنهوري (٢٠١٣م) أن خطط التنمية في المملكة اهتمت بالتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر دخل أساسي، واعتبرت العنصر البشري من أهم العناصر لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك ركزت الخطط على التعليم الجامعي إلا أن التغيير والنمو الاقتصادي كان أسرع من النمو والتغيير في التعليم الجامعي، مما ترتب على ذلك الخلل بين التخصصات التي تقدمها الجامعات واحتياجات سوق العمل السعودي.

كما أكدت دراسة عارف (٢٠١٨م) على أنه بالرغم من الجهود المبذولة في تطوير التعليم الجامعي وافتتاح عدد من التخصصات الأكاديمية الجديدة، إلا أن فعالية نظام التعليم الجامعي مازالت محدودة نتيجة عدم المواءمة التي بدورها أثرت على مخرجات التعليم الجامعي.

وتوصلت دراسة فوزية باناعمة (٢٠١٩م) إلى أن الواقع الحالي لمخرجات التعليم الجامعي السعودي يعاني من فجوة بينها وبين سوق العمل السعودي لذلك فهي

من أهم القضايا المطروحة في خطط واستراتيجيات التنمية في المملكة وبرنامج التحول الوطني ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢.**تمويل التعليم**:

برزت العديد من التحديات في المملكة ومنها عملية تمويل التعليم خصوصاً في ظل ازدياد الطلب على التعليم والتغيرات الاقتصادية إضافة إلى أحادية تمويل التعليم في المملكة لكونه يعتمد على المصدر الحكومي (الجهني،٢٠٢٢م، ص٥٧٢).

هذا وقد أولت سياسة التعليم في المملكة اهتماماً كبيراً بتمويل التعليم، فالتعليم العام في المملكة والتعليم العالي يعتمدان اعتمادا مباشرا على ميزانية الدولة في تحقيق أهدافهما التربوية.

وتستهدف رؤية ٢٠٣٠ أن يسهم التعليم في دفع عجلة الاقتصاد، وإلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، كما تستهدف الرؤية إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة وهذا يحتاج إلى زيادة التمويل للجامعات، كما يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام بالبحث العلمي؛ مما يزيد الأعباء على الدولة في تمويل الجامعات مستقبلا (العقيلي والقحطاني،٢٠١٩م، ص٣٣).

وتشير هند الطويرقي (٢٠١٢م، ص٢٦٥) إلى أنه مع زيادة الإقبال على التعليم العالي ومع ظهور مؤسسات التعليم العالي الأهلية والتوجه العالمي للارتقاء بمعدلات الأداء الجامعي، تظهر أهمية تنوع مصادر تمويل التعليم العالي، وذلك بالتفكير الجاد في إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم العالي السعودي.

٣.**التحول الرقمي في التعليم**:

يشهد العالم بأكمله اليوم ثورة تكنولوجية عظيمة في المعلومات والإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات، لذا أصبح من الضروري الآن امتلاك الأفراد بعض المهارات التكنولوجية للتواصل مع العالم الرقمي ولأداء المهام الإدارية والتعليمية والإبداعية، سواء كان الأفراد موظفين أو طلاب، وتمثل الزيادة المستمرة في تطور التكنولوجيا واستخدامها وتكوينها وتنظيمها تحديا صعبا أمام الأفراد (رجب،٢٠٢٢م، ص٥٧).

ويشير الزبيدي والخالدي والفيصل وصديق (٢٠٢٣م، ص٣٥٥) إلى أن للتحول الرقمي آثار ومميزات كثيرة منها: أنها تنمي الكثير من المهارات الشخصية لديهم، مثل مهارة التواصل الفعال بين الأساتذة والطلاب، وتزيد من جوانب المسؤولية الشخصية لديهم مما يعزز المرونة لدى الأشخاص وهي التعلم في أي زمان ومكان، وإتاحة الفرص لجميع الراغبين في التعلم مهما كانت الظروف، فأصبح التحول الرقمي من الضروريات في مجال التعليم لا غنى عنه.

وتذكر فريعة (٢٠٢٣م، ص٩٢) عند النظر إلى السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي، فإنها تتطلب التطوير من أجل أن تتناسب متطلبات العصر الحالي، والتوجهات العالمية للسياسات التعليمية، حيث لابد من

مراجعة المتطلبات والمعايير التربوية التي قامت عليها هذه السياسة وتقييمها بشكل دوري.

- **ثالثاً: التحديات الاجتماعية:**

تتلخص التحديات الاجتماعية في النقاط التالية:

١. المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الأفراد:

يعد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من المبادئ الأساسية، ومن القضايا المحورية التي يجب أن تحققها السياسات التعليمية بالدول المختلفة، حيث تمثل السياسة التعليمية الأساس الذي يحدد حركة التعليم في المجتمع (حباكه،٢٠٢٢م، ص٣٢٦).

وقد أكدت دراسة حرز الله (٢٠٢٢م، ص١١٠) على أن تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في مجال التعليم يعد من أهم المتطلبات التي شغلت العالم، وخاصة فيما يتعلق بقدرة الدولة على توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أبنائها، بغض النظر عن دخلهم أو جنسهم أو لونهم.

وتشير المنقاش (٢٠٠٦م، ص١٣) إلى أنه يجب عدم توجيه السياسة التعليمية لخدمة فئة أو مجموعة من فئات المجتمع، بل المساواة بين المؤهلين في فرص الالتحاق بالتعليم في جميع المجالات سواء في التعليم الأساسي، أو تعليم الكبار، أو تعليم البنات، أو تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، أو التعليم العالي.

٢. التفاعل مع المتغيرات العالمية وحاجات المجتمع:

وتعني قدرة مخرجات التعليم على قراءة المستجدات وفهمها والتكيف معها والتفاعل الإيجابي مع المعطيات الجديدة للتغلب على مشكلاتها (العتيبي،٢٠٢٢م، ص٤٥).

وأشار الشويعر(٢٠١٤م،ص٧٦) إلى أن المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية اتفقت على وجوب التفاعل مع المستجدات العالمية - مثل ثورة الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والعولمة، والثورة الاجتماعية، والثورة الاقتصادية – تفاعلاً مثمراً يحافظ على هوية الفرد، الأمر الذي يستدعي التهيؤ والاستعداد للتعامل مع هذه المؤثرات العالمية والتفاعل معها، ويستلزم أن تكون السياسة التعليمية ثابتة غير قابلة للتغيير فيما يتعلق بالمعتقدات الدينية، واتجاهات المجتمع التي يجب التسلح بها لمواجهة تلك التغيرات وأن تكون هناك سياسات مرنة تتغير بتغير الحاجات والرغبات والتحولات المحلية والعالمية.

٣. التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع:

ذكرت سارة المنقاش (٢٠٠٦م، ص ١١) أن تغيير السياسة التعليمية أمر منطقي ليساير التغيرات الحادثة في المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية، ولكن يجب أن يرتبط ذلك بالحاجة إلى التغيير، فلابد من إجراء تقويم ومراجعة مستمرة

للسياسة التعليمية من فترة زمنية لأخرى وفقاً لما يحدث من تغيير للسياسة العامة للمجتمع باعتبار السياسة التعليمية جزءاً منها، فكثير من الدول تلجأ إلى تعديل سياساتها التعليمية عند ظهور مشكلة في نظمها التعليمية أو عند الحاجة إلى التغيير أو لمقابلة احتياجات ومتطلبات المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية.

- **الدراسات السابقة**:

- **دراسة المنقاش (٢٠٠٦م) بعنوان**: "**دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها**":

هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا ١٣٩٠هـ، لمعرفة مدى توافق السياسة التعليمية مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسة، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن وثيقة سياسة التعليم لم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع منذ أكثر من أربع وثلاثين عاما، كما لم تتوافق مع سياسة التعليم بالمملكة تماما، أيضا لم يتم تطبيق بعض بنود سياسة التعليم، وبعضها كانت درجة تطبيقها أقل من المطلوب، والبعض الآخر تم تطبيقه، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة البنود التي تتطلب توضيح لبعض جوانبه، كما لابد أن تعاد صياغة البنود من قبل لجان متخصصة ووفق أسس علمية حتى تتخلص من عيوب الصياغة ويسهل استيعابها وتنفيذها.

- **دراسة حوالة (٢٠٠٧م) بعنوان**: "**السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية**":

هدفت الدراسة تحليل مفهوم تكافؤ الفرص وأهم أبعاده في الأدب التربوي والاجتماعي، وتوضح ملامح السياسية التعليمية بالمملكة العربية السعودية، وتحليل مضمونها المرتبط بمرحلة التعليم قبل الجامعي (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) في ضوء أبعاد المفهوم، لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي بالمملكة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، وعينة الدراسة تحليل السياسة التعليمية، وأظهرت النتائج: أن السياسة التعليمية جسدت بعد المساواة حيث جاءت بالمرتبة الأولى من جملة أبعاد التكافؤ على مستوى جميع مراحل التعليم قبل الجامعي إجمالا، كما احتلت أيضا نفس المرتبة على مستوى كل من المرحلة المتوسطة والثانوية، بينما احتلت المرتبة الثانية على مستوى التعليم الابتدائي، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة: بالعمل على تضمين وثيقة سياسة التعليم مبدأ الإلزام صراحة في التعليم الابتدائي.

- **دراسة البراهيم (١٤٢٨هـ) بعنوان**: "**تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**"

هدفت إلى التعرف على واقع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية والتعرف على متطلبات ومعوقات عملية تحليلها، وتقديم مجموعة من المقترحات لتطوير عملية تحليل السياسة العامة للتعليم في المملكة، وبناء نموذج لتحليلها،

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من أهم جماعات المصالح ذات العلاقة المباشرة بالسياسة التعليمية، أما عينةٍ الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة بلغت ٤٥٠ فردا من مجتمع الدراسة، وكانت أداة الدراسة استبانة من تصميم الباحثة تكونت من ٨٤ عبارة في سبعه محاور، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: تحافظ السياسة التعليمية في المملكة على الهوية الإسلامية مع تحقيقها إنجازات في التنمية البشرية وترسيخها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وعدم مشاركة فئات المجتمع المختلفة في بناء السياسة التعليمية، وعدم وعي معظم أفراد المجتمع وخاصة منسوبي الجهاز التربوي بوثيقه السياسة التعليمية، ووجود فجوة بين السياسات والأهداف المعلنة وبين الممارسات التطبيقية، بالإضافة إلى عدم تفعيل بعض بنود الوثيقة، وأهداف السياسة التعليمية واسعة وغير محددة، مما يعيق تحولها إلى برامج ومشروعات، بالإضافة إلى غياب رؤية متكاملة للعملية التعليمية، وجمود السياسة التعليمية وعدم خضوعها للتطوير والتحليل الدوري.

- **دراسة الألمعي (١٤٢٩هـ) بعنوان: "تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية":**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها ومراحل صياغتها والإطار العام لسياسة التعليم في المملكة، وبنائها وخصائصها والجهات المشرفة على تنفيذها، وثبات تطوير السياسة التعليمية ودورها في الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم العام، مع التعرف على أبرز الاتجاهات والنماذج العالمية في السياسة التعليمية وأثر سياسه التعليم في مواكبتها، واقتراح المرتكزات والآليات والوسائل لتفعيل سياسه التعليم في تطوير التعليم العام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمعها من خبراء التربية والتعليم في وزاره التربية والتعليم من وكلاء الوزارة ومديري العموم بقطاعات الوزارة ومديري العموم بالإدارات العامة للتربية والتعليم والمناطق ومديرية التربية والتعليم في المحافظات والبالغ عددهم ١٢٠ خبير خلال العام الدراسي ١٤٢٨ - ١٤٢٩هـ، وكانت العينة هي نفس مجتمع الدراسة، أما أداة الدراسة كانت استبانة من تصميم الباحث تكونت من (٥٣) عبارة في محورين. وتوصلت أهم النتائج إلى: أن السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع، كما أن السياسة التعليمية تنبثق من الدين الإسلامي وتعد من أبرز إنجازات التعليم، تفرد سياسة التعليم في المملكة بعدد من المميزات، مع اشتمالها على أغلب الاتجاهات العالمية المعاصرة.

- **دراسة الشهوان (٢٠١٢م) بعنوان: "وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربوي":**

هدفت الدراسة إلى معرفة آراء المشرفين التربويين في بنود وثيقة التعليم والأسس العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن انطباع عينة الدراسة من المشرفين التربويين نحو عرض وثيقة التعليم في المملكة العربية السعودية لما جاء فيها من بنود كان

بشكل (قوي)، كما وجدت الدراسة فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين مجموعة المشرفين التربويين حسب نوع المؤهل والعمر والخبرة في العمل التربوي. وأوصت الدراسة ببعض التوصيات منها: المحافظة على الثوابت العقائدية في وثيقة التعليم، والتأكيد عليها في جميع السياسات التعليمية، وتبني المشاركة لجميع هيئات المجتمع في بناء السياسة التعليمية للدولة، والتركيز على الجودة والنوعية في المخرجات التعليمية، ووضع معايير لهذه المخرجات، وتبني التحليل الدوري للسياسة التعليمية، وتحديد الأهداف والغايات في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية.

- **دراسة الخبراني (٢٠١٥م) بعنوان: صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول:**

هدفت الدراسة إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المعاصرة في صناعة السياسة التعليمية بالمقارنة بين صناعة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وصناعة السياسة التعليمية في كل من (ماليزيا، اليابان، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية) وتقديم تصور مقترح لصناعة السياسة التعليمية بالمملكة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي، وكذلك المنهج المقارن بنوعيه الوصفي والتحليلي، كما استخدم الباحث أسلوب دلفاي منهجاً للوصول إلى اتفاق عام من خبراء الدراسة على التصور المقترح، وأظهرت النتائج إلى أهمية صناعة السياسة التعليمية، وأن تبدأ من قاعدة الهرم بداية وانتهاءً بقمته، ويشترك في صناعتها كل من له صلة بالعملية التربوية والتعليمية، وأوصت الدراسة: الأخذ بأهم المعايير الدولية والتوجهات العالمية في صناعة السياسات.

- **دراسة القواسمة (٢٠١٥م) بعنوان: "التحديات العالمية التي تواجه التعليم الجامعي بالمملكة العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة استبانة مكونة من (٤٠) فقرة على أربع مجالات رئيسة هي: (تحدي العولمة، تحدي الاتصالات والمعلومات، تحدي الانفجار المعرفي، تحدي التنافسية)، وأظهرت النتائج: أن التحديات التي تواجه التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة جاءت بدرجة مرتفعة كما جاء تحدي الانفجار المعرفي بالرتبة الأولى.

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

بعد عرض الدراسات السابقة يمكن إبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين هذه الدراسة على النحو التالي:

- تتشابه هذه الدراسات في تناول موضوع سياسة التعليم باستثناء دراسة القواسمة (٢٠١٥م)، وإن كانت هذه الدراسة لم تتناول جانب التطوير للسياسة على وجه التحديد، وإنما تناولته من خلال تحليل سياسة التعليم في ضوء التحديات المعاصرة أولاً، ومن ثم تقديم المقترحات للتغلب على التحديات.

- تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم، وهو المنهج الوصفي.
- انفقت هذه الدراسة مع دراسة الحوالة (٢٠٠٧م) في استخدام أداة أسلوب تحليل المحتوى، في حين بقية الدراسات استخدمت الاستبانة.

- **منهجية الدراسة وإجراءاتها**:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي (تحليل المحتوى) لمناسبته لأهداف الدراسة وللإجابة على أسئلتها فمن خلالها سيتم التعرف على واقع وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتحليل محتواها للتعرف على مدى توافر التحديات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

- **مجتمع الدراسة وعينتها**:

يتمثل مجتمع الدراسة وعينته بمحتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ، ويوضح الجدول التالي خصائص عينة البحث:

جدول (١) خصائص عينة البحث

الباب	عنوان الباب	عدد البنود
الأول	الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم	٢٧
الثاني	غاية التعليم وأهداف عامة	٣٤
الثالث	أهداف مراحل التعليم	٥٤
الرابع	التخطيط لمراحل التعليم	٣٤
الخامس	أحكام خاصة	٤٥
السادس	وسائل التعليم	٣٢
السابع	نشر التعليم	٢
الثامن	تمويل التعليم	٢
التاسع	أحكام عامة	٦
المجموع		٢٣٦

يتضح من الجدول (١) أن أكثر البنود عدداً تمثلت في باب أهداف مراحل التعليم والبالغ عددها (٥٤) بنداً وتعزو الباحثات إلى تنوع المراحل في التعليم بالمملكة حيث يشمل (رياض الأطفال، الابتدائي، المتوسط، الثانوي، التعليم العالي)، أما أقل البنود فتمثل في البابين التاليين: (نشر التعليم، تمويل التعليم) وتعزو الباحثات قلتها لتضمينها بنود عامة وشاملة.

- **أداة الدراسة**:

لتحقيق أهداف البحث تم بناء بطاقة تحليل في ضوء التحديات المعاصرة التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، حيث حددت الباحثات ثلاثة تحديات معاصرة هي: (التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية) تضم (١٥) معيار، ولبناء الأداة تم الاطلاع على الأدبيات التربوية والدراسات التربوية كدراسة حوالة (٢٠٠٧م)، ثم عُرضت الأداة على مجموعة من المحكمين من تخصص الإدارة التربوية، للحصول على ملحوظاتهم من حيث مدى وضوحها ومناسبتها وتم التعديل بناءً على ملحوظاتهم، واشتمل التحليل على

معايير التحديات التي تواجه وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية سواءً بطريقة ضمنية أو صريحة، كما يوضحها الجدول (٢):

"جدول (٢) أداة تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة"

م	المعايير	التكرار	النسبة
	❖بعد التحديات التعليمية		
١	زيادة الطلب على التعليم		
٢	تحقيق الجودة في التعليم		
٣	الأخذ بالحوكمة الإلكترونية في التعليم		
٤	الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم		
٥	الأخذ بمتطلبات الاعتماد المؤسسي في التعليم		
٦	التجديد في دور المعلم		
٧	الخصخصة في التعليم		
٨	المناهج والبرامج الدراسية		
٩	رعاية الطلبة الموهوبين		
	◆بعد التحديات الاقتصادية		
١	تمويل التعليم		
٢	الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل		
٣	التحول الرقمي في التعليم		
	◆بعد التحديات الاجتماعية		
١	المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الأفراد		
٢	التفاعل مع المتغيرات العالمية وحاجات المجتمع		
٣	التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع		

- **الأساليب الإحصائية**:

حساب التكرارات والنسب المئوية.

- **نتائج الدراسة**:

- **إجابة السؤال الأول**: **ما التحديات التعليمية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي؟**

للتعرف على التحديات التعليمية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (٣):

"جدول (٣) أداة تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات التعليمية"

م	المعايير	التكرار	النسبة
	❖بعد التحديات التعليمية		
١	زيادة الطلب على التعليم	٤	١٠
٢	تحقيق الجودة في التعليم	٧	١٧.٥
٣	الأخذ بالحوكمة الإلكترونية في التعليم	٢	٥
٤	الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم	٢	٥
٥	الأخذ بمتطلبات الاعتماد المؤسسي في التعليم	٧	١٧.٥
٦	التجديد في دور المعلم	٥	١٢.٥
٧	الخصخصة في التعليم	٢	٥
٨	المناهج والبرامج الدراسية	٦	١٥
٩	رعاية الطلبة الموهوبين	٥	١٢.٥
	المجموع	٤٠	١٠٠

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (٣) جاءت في المرتبة الأولى عبارة (تحقيق الجودة في التعليم) وعبارة (الأخذ بمتطلبات الاعتماد المؤسسي في التعليم) بنسبة (١٧.٥٪)، وجاءت في المرتبة الثانية عبارة (المناهج والبرامج الدراسية) بنسبة (١٥٪)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (التجديد في دور المعلم) وعبارة (رعاية الطلبة الموهوبين) بنسبة (١٢.٥٪)، وجاءت في المرتبة الرابعة عبارة (زيادة الطلب على التعليم) بنسبة (١٠٪)، بينما جاءت عبارة (الأخذ بالحوكمة الإلكترونية في التعليم) وعبارة (الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم) وعبارة (الخصخصة في التعليم) في المرتبة الأخيرة بنسبة (٥٪)، وربما تعود نتيجة الجودة في التعليم بالمرتبة الأولى إلى تطلع سياسة التعليم إلى ثقافة الجودة في التعليم لدورها في الرفع من مستوياته العلمية وتحسين جودة التعليم النوعية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشهوان (٢٠١٢م) في التركيز على الجودة والنوعية في المخرجات التعليمية.

لذا أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد بند صريح يؤكد على عبارة (تحقيق الجودة في التعليم)، إلا أنها أشارت إلى أهمية تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات، وتنمية إحساسه بمشكلات المجتمع، وتشجيع وتنمية روح البحث والتفكير، والاهتمام بالإنجازات العالمية، وتنمية التفكير الرياضي والمهارات الحسابية، وإكسابهم المهارات الحركية، وغرس حب العمل في نفوس الطلاب، وذلك في البنود التالية: (٣٤، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥٢، ٥٩).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد بند صريح في وثيقة سياسة التعليم يؤكد على عبارة (الأخذ بمتطلبات الاعتماد المؤسسي في التعليم)، إلا أنها أشارت إلى أهمية تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات، وتنمية إحساسه بمشكلات المجتمع، وتشجيع وتنمية روح البحث والتفكير، والاهتمام بالإنجازات العالمية، وتنمية التفكير الرياضي والمهارات الحسابية، وإكسابهم المهارات الحركية، وغرس حب العمل في نفوس الطلاب، وذلك في البنود التالية: (٣٤، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥٢، ٥٩).

وأوضحت نتائج الدراسة أن عبارة (المناهج والبرامج الدراسية) تتجسد في الباب السابع بموضوع مخصص عن المناهج والذي تضمن على (٦) بنود تنطوي في مضامينها عناية الدولة بالمناهج الدراسية باعتبارها وسيلة للتعليم وتركز على أهمية سلامة المحتوى وجميع وحداته.

وكشفت نتائج الدراسة أن عبارة (التجديد في دور المعلم) تتجسد في الفصل الرابع عن إعداد المعلم والمتضمن عشرة بنود، حيث ركزت تلك البنود على مناهج إعداد المعلمين في مختلف الجهات التعليمية، كم تضمنت عنايتها بإعداد المعلم من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي وفق خطة زمنية، واستمرار عملية التدريب من

خلال وضع خطة للمؤهلين وغير المؤهلين لرفع مستواهم وتجديد معلوماتهم وخبراتهم إلى جانب الاضطلاع بمهنة التعليم بأمانة وإخلاص، بالإضافة إلى الاهتمام بمعايير تقويم المعلم وإصدار الرخص المهنية، كما أن وثيقة سياسة التعليم ركزت على أهمية توفير المعلمين بكافة التخصصات في المؤسسات التعليمية دون النظر والتأكيد على أهمية جودة المعلم أو مستوى كفاءته والتي تمثلت في البنود التالية: (١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢).

كما كشفت نتائج الدراسة إلى أن عبارة (رعاية الطلبة الموهوبين) تتضح في نص البند (٥٧) "الاهتمام باكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وإتاحة الإمكانيات والفرص المختلفة لنمو مواهبهم، في إطار البرامج العامة، وبوضع برامج خاصة"، والبند (١١١) "إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة"، كما أفردت سياسة التعليم فصلاً مستقلاً عن رعاية النابغين في البنود التالية: (١٩٢، ١٩٣، ١٩٤).

وكشفت الدراسة أن عبارة (زيادة الطلب على التعليم) تتجسد في البنود (٢٢٧، ٢٢٨)، والذي يتجلى فيها دور المؤسسات التعليمية المختصة بوضع الخطط اللازمة لاستيعاب جميع الطلبة الذين في سن القبول الإلزامي في سن التعليم الابتدائي، كما نص البند (٨) عل أن "فرص النمو مهيَّأة أمام الطالب للمساهمة في تنمية المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ثم الإفادة من هذه التنمية التي شارك فيها"، وكذلك البند (٩) الذي ينص فيه على "تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها ويعدها لمهمتها في الحياة، على أن يتم هذا بحشمة ووقار، وفي ضوء شريعة الإسلام، فإن النساء شقائق الرجال".

وأوضحت نتائج الدراسة أن عبارة (الكفاءة الداخلية والخارجية للتعلم) تتجسد في البند (١٠١) الذي نادى بـ "تهيئة سائر الطلاب للعمل في ميادين الحياة بمستوى لائق"، وكذلك البند (١٠٢) الذي نص على "تخريج عدد من المؤهلين مسلكيا وفنيا لسد حاجة البلاد في المرحلة الأولى من التعليم، والقيام بالمهام الدينية والأعمال الفنية (من زراعية وتجارية وصناعية) وغيرها".

وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد بند صريح يؤكد على عبارة (الأخذ بمتطلبات الحوكمة الإلكترونية في التعليم)، إلا أنها أشارت إلى أهمية تدريب الطاقة البشرية اللازمة، وغرس حب العمل في نفوس الطلاب، وذلك في البنود التالية: (٥٨، ٥٩).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد بند صريح يؤكد على عبارة (الخصخصة في التعليم) وتوضيح لآليته، إلا أنها أشارت إليه من خلال البند (١٥) والذي ينص: "ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة"، والبند (١٦) الذي ينص على "التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية

العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب، بتتبعها والمشاركة فيها، وتوجيهها بما يعود على المجتمع والإنسانية بالخير والتقدم".

- **إجابة السؤال الثاني: ما التحديات الاقتصادية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي؟**

للتعرف على التحديات الاقتصادية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (٤):

"جدول (٤) أداة تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات الاقتصادية"

م	المعايير	التكرار	النسبة
	◆بعد التحديات الاقتصادية		
١	تمويل التعليم	٣	٣٣.٣
٢	الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل	٦	٦٦.٧
٣	التحول الرقمي في التعليم	٠	٠
	المجموع	٩	١٠٠

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (٤) جاءت في المرتبة الأولى عبارة (الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل) بنسبة (٦٦٪)، بينما جاءت في المرتبة الثانية عبارة (تمويل التعليم) بنسبة (٣٣,٣)، وجاءت عبارة (التحول الرقمي في التعليم) في المرتبة الأخيرة بنسبة (٠٪).

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عبارة (الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل) تتبين في البند (١٠٢) والذي نادى بـ"تخريج عدد من المؤهلين مسلكياً وفنياً لسد حاجة البلاد في المرحلة الأولى من التعليم والقيام بالمهام الدينية والأعمال الفنية من زراعية وتجارية وصناعية وغيرها. وتتضح هذه العبارة في البند (١٣٢) والذي نص بأن "تنشأ الجامعات والكليات في المملكة بما يلائم حاجة البلاد وإمكانياتها"، كما تتبين هذه العبارة في البند (١٣٤) والذي أشار إلى "ينسق التعليم العالي بين الكليات المختلفة بشكل يحقق التوازن في احتياجات البلاد في مختلف مرافقها". وتتبين هذه العبارة أيضاً في البند (١٣٥) الذي نص على أن "تفتح أقسام للدراسات العليا في التخصصات المختلفة كلما توفرت الأسباب والإمكانيات لذلك"، بالإضافة إلى البند (١٦١) والذي نص على "تنشئ الجهات الحكومية المختصة المعاهد اللازمة لسد احتياجات المملكة من العاملين في الميادين الزراعية والتجارية والصناعية وغيرها". كما تظهر هذه العبارة في البند (٢٣٦) والذي قرر أن "توفر الدولة فروع التعليم العالي على اختلاف أنواعها في المملكة وفقاً لحاجات البلاد والسياسة التي يضعها المجلس الأعلى للتعليم".

وشهد القطاع التعليمي الجامعي في المملكة تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة حيث تطورت الجامعات السعودية وتزايد عددها وعدد الكليات ودور التدريب

والتعمق في التخصصات العلمية، مثل الطب والهندسة والحاسب الآلي وتقنية المعلومات ليصبح المواطن هو المستهدف الأساسي لهذه الإنجازات، ومع هذا التقدم والتزايد إلا أنه مازال هناك فجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مما يتطلب مزيداً من الدراسات ووضع سياسات تعليمية جديدة لإيجاد حلول جذرية لتلك الفجوة.

كما كشفت نتائج الدراسة إلى أن عبارة (تمويل التعليم) تتجسد في الباب الثامن من وثيقة سياسة التعليم والذي يؤكد اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتمويل التعليم منذ البدايات، ويظهر ذلك في البند (٢٢٩) "تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية العامة"، وأشار البند (٢٣٠) إلى أن "تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة". كما تؤكد الوثيقة في باب أحكام عامة في البند (٢٣٣) على أن "التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تتقاضى الدولة رسوماً دراسية عليه".

وكشفت الدراسة أنه لا يوجد نص صريح في سياسة التعليم يشير إلى عبارة (التحول الرقمي في التعليم) وأهمية استخدام التقنيات والوسائل التقنية الحديثة لتحسين وتطوير عملية التعلم، فقد أصبح التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية من ضروريات التعلم في العصر الحالي، فهو يساعد على التعلم بشكل أسرع وأكثر متعة وجاذبية لطلاب العلم.

- **إجابة السؤال الثالث: ما التحديات الاجتماعية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي؟**

للتعرف على التحديات الاجتماعية التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (٥):

"جدول (٥) أداة تحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات الاجتماعية"

م	المعايير	التكرار	النسبة
◆بعد التحديات الاجتماعية			
١	المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الأفراد	٢	٣٣.٣
٢	التفاعل مع المتغيرات العالمية وحاجات المجتمع	٤	٦٦.٧
٣	التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع	٠	٠
	المجموع	٦	١٠٠

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (٥) جاءت في المرتبة الأولى عبارة (التفاعل مع المتغيرات العالمية وحاجات المجتمع) بنسبة (٦٦.٧٪)، بينما جاءت عبارة (المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الأفراد) في المرتبة الثانية وبنسبة

(٣٣.٣٪)، وجاءت عبارة (التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع) في المرتبة الأخيرة وبنسبة (٠٪).

كشفت نتائج الدراسة إلى أن عبارة (المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الأفراد) تتجسد في البند (١٠) الذي ينص على أن " طلب العلم فرض على كل فرد بحكم الإسلام، ونشره وتيسيره في المراحل المختلفة واجب على الدولة بقدر وسعها وإمكانياتها"، وتتضح هذه العبارة أيضاً في البند (٥٤) والذي يؤكد على أهمية "التعرف على الفروق الفردية بين الطلاب توطئة لحسن توجيههم، ومساعدتهم على النمو، وفق قدراتهم، واستعداداتهم، وميولهم".

وأشارت المنقاش (٢٠٠٦م، ص٣٠) إلى أن مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والذي يعتبر أحد أركان السياسة التعليمية لا يجب تحقيقه في قواعد القبول فقط، إنما الحرص عليه كذلك في مظاهره المتعددة طوال سنوات الدراسة وأن يمتد ذلك إلى الريف والبوادي بحيث يتم توفير المدارس في كل مدينة وقرية وتجمع سكاني.

كما كشفت نتائج الدراسة إلى أن عبارة (التفاعل وتكافؤ الفرص في التعليم بين الأفراد) تتضح في البند (١٢) "توجيه العلوم والمعارف بمختلف أنواعها وموادها -منهجاً وتأليفاً وتدريساً – وجهة إسلامية في معالجة قضاياها والحكم على نظرياتها وطرق استثمارها، حتى تكون منبثقة من الإسلام، متناسقة مع التفكير الإسلامي السديد".

كما تتضح هذه العبارة في البند (١٣) الذي ينص على "الاستفادة من جميع أنواع المعارف الإنسانية النافعة على ضوء الإسلام، للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى الناس بها". وجاء البند (١٦) ليؤكد هذه العبارة "التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب، بتتبعها والمشاركة فيها، وتوجيهها بما يعود على المجتمع والإنسانية بالخير والتقدم". كما نادت وثيقة سياسة التعليم بالمملكة إلى أهمية تعلم لغات أخرى للتزود من العلوم ومعارف الدول الأخرى، ويتضح ذلك في البند (٥٠) الذي ينص على "تزويد الطلاب بلغة أخرى من اللغات الحية على الأقل بجانب لغتهم الأصلية، للتزود من العلوم والمعارف والفنون والابتكارات النافعة، والعمل على نقل علومنا ومعارفنا إلى المجتمعات الأخرى، وإسهاماً في نشر الإسلام وخدمة الإنسانية".

كما كشفت نتائج الدراسة أنه لا يوجد بند صريح يشير إلى عبارة (التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع) في وثيقة سياسة التعليم. وتواجه المملكة في السنوات الأخيرة الكثير من المستجدات والمتغيرات العالمية التي انعكست آثارها وبشكل واضح على احتياجات الأفراد والمجتمع التربوية، مما

يتطلب مراجعة دورية وتقويم مستمر لبنود سياسة التعليم لتواكب التطورات العالمية ولتلبي حاجات المجتمع السعودي المختلفة.

- **إجابة السؤال الرابع: ما المقترحات الممكنة للتغلب على التحديات التي تواجه وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟**

بناءً على تحليل نتائج الدراسة، توصلت الباحثات إلى عدد من المقترحات، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إعادة صياغة بنود سياسة التعليم من خلال إشراك الطلبة الموهوبين في تقديم المقترحات حسب مراحلهم الدراسية، للمساهمة في صياغة بنود المراحل التي يدرسونها.
- إشراك سوق العمل في تحديد احتياجاته لإفادة التعليم العالي ودعمهم لتكوين البنود المناسبة لأرض الواقع.
- إدراج متطلبات السياسة في المقررات الدراسية والعمل على تكوين تصورات مستقبلية.
- اعتماد معايير مقننة لتقويم سياسة التعليم.
- التأكيد في بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على كيفية مواجهة التغيرات والتطورات العالمية والتي من أبرزها التحول الرقمي والثورة التكنولوجية.
- التأكيد في الوثيقة على أهمية دمج التقنية بالتعليم باعتبارها من الأساسيات اللازمة لتحسين جودة التعليم ولمواكبة المستجدات العالمية.
- التأكيد في الوثيقة على أهمية التخطيط لمؤسسات التعليم العالي وفق احتياجات سوق العمل بتقدير احتياجات الطلب من الخريجين ذوي التخصصات الملائمة لسوق العمل.
- النص في وثيقة سياسة التعليم على ضرورة تنويع مصادر التمويل للتعليم وتخفيف العبء على ميزانيات الدولة.
- التأكيد في الوثيقة على أهمية مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم.

- **التوصيات:**

- إجراء المزيد من البحوث والدراسات ذات العلاقة بتحليل وثيقة سياسة التعليم.
- العمل على تقويم وثيقة سياسة التعليم بشكل دوري ومستمر.

- **المراجع:**

- آل ناجي، محمد عبد الله. (٢٠١٦م). *الإدارة التعليمية والمدرسية: نظريات وممارسات في المملكة العربية السعودية*. (ط. ٧). مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الألمعي، علي. (١٤٢٩هـ). *تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- باناعمه، فوزية عبدالرحمن. (٢٠١٩م). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر،١(١٨٤)،٧٢٥-٧٤٦.

- البراهيم، هياء. (٢٠٠٧م). *تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: نموذج مقترح*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- البسام، بسام عبد الله. (١٤٣٨). *الحوكمة في القطاع العام*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- بطاح، أحمد. (٢٠١٧م). *قضايا معاصرة في التعليم العالي*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الجهني، فيصل عياد. (٢٠٢٢م). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية، *مجلة التربية*، ٣ (١٩٣)، ص ٥٢٠ -٥٦٧.
- الحامد، محمد وزيادة، مصطفى والعتيبي، بدر ومتولي، نبيل. (٢٠٠٧م). *التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل*. ط٤. الرياض: مكتبة الرشد.
- حباكه، أمل سعيد. (٢٠٢٢م). متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافء الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا. *مجلة التربية*، القاهرة،٣ (١٩٤)، ص٣٢٤-٣٦٤.
- حرز الله، حسام ودويكات، لؤي وأبو سارة، عبدالرحمن. (٢٠٢٢م). أثر التعليم عن بعد على مبدأ تكافؤ فرص تعلم الرياضيات خلال جائحة كوفيد ١٩ في محافظات شمال فلسطين. *جامعة القدس المفتوحة*،١٠(١٦)، ص١٠٥-١٢٢.
- الحربي، قاسم والمهدي، ياسر. (٢٠١٢م). *نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية الواقع والمأمول*. مكتبة الرشد.
- الحقيل، سليمان. (٢٠٠٣م). نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ط١٥. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- حكيم، عبدالحميد بن عبدالمجيد. (٢٠١٢م). *نظام التعليم وسياسته*. ط١. القاهرة: مكتبة إيتراك.
- حوالة، سهير. (٢٠٠٧م). السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية. *العلوم التربوية*، ١٥ (٤)، ١٠٦-١٦٤.
- الخبراني، يحيى (٢٠١٥). *صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الدخيل، تغريد بنت محمد. (٢٠١٤م). مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء أراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. *المنهل*.
- دمنهوري، هند(٢٠١٣م). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، *جامعة الملك عبدالعزيز*، ٢٧ (١)، ص ١٦٩-٢٢٥.
- رجب، إسراء محمد. (٢٠٢٢م). التحول الرقمي في التعليم الجامعي: مفهومه وأهدافه وآلياته. *مجلة العلوم التربوية*، جامعة جنوب الوادي، مصر،٥٠ (٥٠)، ص٥٥-٧٧.
- الريس، ناصر. (٢٠١٦م). الاعتماد الأكاديمي جسر التكامل بين التعليم العام والجامعي (تصور مقترح). *رسالة التربية وعلم النفس*. (٥٣)، ٤٣-٦٠.
- الرومي، نايف (٢٠٠٢م). السياسة التعليمية: الأهمية والمفهوم. *مجلة التوثيق التربوي*، (٤٦)، ١١١-١١٩.
- الزبيدي، نوره والخالدي، رضوى والفيصل، محمد وصديق، وليد. (٢٠٢٣م). أثر التحول الرقمي على جودة التعليم في المملكة العربية السعودية. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، (٩٤)، ص ٣٤٧ – ٣٧٤.
- السنبل، عبد العزيز والخطيب، محمد ومتولي، مصطفى ونور الدين، عبد الجواد. (٢٠٠٨). *نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. ط٨. الرياض: دار الخريجي.
- الشهوان، عبد العزيز شهوان. (٢٠١٢م). وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، كلية التربية، ١٣(٣)، ص ٤٠٥ – ٤٤٠.
- الطويرقي، نوال سعد. (٢٠١٢م). مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. *مجلة الدراسات العربية وعلم النفس*، رابطة التربويين العرب،١(٢٤)، ص٢٦٣-٢٨٧.

- عارف، أسامة. (٢٠١٨م). جودة مخرجات التعليم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠. *مجلة البحث العلمي في التربية،جامعة عين شمس*،٤(١٩)، ص ٦٨٣-٧٤١.
- العتيبي، فاطمة. (١٤٣٧هـ). *حوكمة التعليم العام في المملكة العربية السعودية "نموذج مقترح"*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- العقيل، عبدالله. (٢٠١٣م). *سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية*. ط١٠. مكتبة الرشد.
- العقيلي، عليا علي والقحطاني، منيرة عبدالله. (٢٠١٩م). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*،٣(١٧)، ص٣٠-٥١.
- العمري، فريعة عوض. (٢٠٢٣م). دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر المعلمات. *مجلة كلية التربية*، جامعة آسيوط،٣٩(٣)، ص ٩٠ – ١٢٢.
- عون، وفاء. (١٤٣٥هـ). *وثيقة سياسة التعليم تجارب دولية معاصرة*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الغامدي، حمدان وعبد الجواد نور الدين. (٢٠١٠م). *تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. ط٣. الرياض: مكتبة الرشد.
- غوص، أسرار. (٢٠٢٠م). معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة كلية التربية جامعة الأزهر*، (١٨٧)، ٤٤٤-٤٧٧.
- القواسمة، أحمد. (٢٠١٥م). التحديات العالمية التي تواجه التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*، ٣٥ (٢)، ٦٧-٨١.
- -المنقاش، سارة (٢٠٠٦). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. *مجلة جامعة الملك سعود العلوم التربوية والدراسات الإسلامية*، ٣٨١-٤٤٠.
- الموسى، ناهد عبد الله (١٤٣٥هـ). *النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية*. الأحساء: مطبعة الأحساء الحديثة.
- لبان، مي. (٢٠١٢م). إدارة المعرفة ودورها في التغلب على التحديات التي تواجه التعليم العالي بالمملكة. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، ٢٨ (٣)، ٢٢١-٢٤٦.
- وزارة التربية والتعليم (١٤١٦ه). *وثيقة سياسة التعليم في المملكة*. المملكة العربية السعودية.

*****